

أولاً: خلاصة الدراسة

يعبر النظام المالي عن مجموع المؤسسات والأسواق المالية التي تعمل على توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية لاستمرار نشاطها بما يحقق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، والاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي. فهو القناة التي تمر عبرها الأموال من المدخرين إلى المستثمرين باستخدام المنتجات المالية المختلفة. حيث تعرف هذه الأخيرة تطورات متلاحقة، وابتكارات متعددة بفضل الهندسة المالية، فلم يعد التعامل بالأصول المالية يقتصر على الأسهم والسندات، بل أصبحت الخيارات والمستقبليات والعقود الآجلة، وغيرها من المنتجات المالية المركبة والمشتقة تغطي على تعاملات المؤسسات والأسواق المالية، بغية الاستثمار والتحوط في ذات الوقت من المخاطر الناجم عن استثماراتهم بما يحقق الاستقرار في المعاملات المالية، ويحد من اضطرابات التي أصبح يشهدها النظام المالي. إلا أن ظاهرة الأزمات المالية العالمية التي تميز النظام المالي الرأسمالي أثبتت أن هناك خللاً في آليات عمل هذا النظام وفي أدواته القائمة على أسعار الفائدة، فقد بين تحليل أسباب الأزمات المالية أن أسعار الفائدة وتقلبها زيادة ونقصاناً، وعلاقتها الوثيقة بأسعار صرف العملات في الأسواق المالية العالمية تؤثر بشكل سلبي على استقرار رؤوس الأموال المستثمرة في هذه الأسواق.

كما يشير تحليل الأزمات المالية إلى أنها تشترك فيما بينها في مجموعة من الأسباب منها: الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي واستخدام الأدوات المالية المعدة لإدارة المخاطر كأدوات للمضاربة، بالإضافة إلى الإفراط في منح الائتمان القائم على أسعار الفائدة، مما أدى إلى تراكم أحجام هائلة من المديونية بناء على قاعدة صغيرة من الأصول الحقيقية، ما يدعو إلى ضرورة البحث عن منتجات بديلة تحقق الارتباط بين الاقتصاد الحقيقي والمالي بما يضمن توازن الاقتصاد الكلي واستقرار النظام المالي المحلي والعالمي.

وتطرح المنتجات المالية الإسلامية نفسها كبديل قوي يمكنه تحقيق الارتباط والتوازن والاستقرار المطلوب. حيث نجحت المصرفية الإسلامية في إثبات وجودها وتقديم الرؤية الإسلامية للمعاملات المالية والاقتصادية، ليس داخل البلاد الإسلامية فحسب بل في معظم أنحاء العالم، وتجلى هذا النجاح في زيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية وتلك المهتمة بالنظام المالي الإسلامي ونمو حجم التمويل الإسلامي. فقبل ما يزيد عن ثلاثة عقود كانت هذه الصناعة مجرد صناعة هامشية موجهة لفئة معينة من المتعاملين، لتصبح اليوم صناعة عالمية تنتشر مؤسساتها وفروعها التي تقدم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية في أكثر من 70 دولة إسلامية وغير إسلامية.

ومع انتشار تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008م على مختلف الاقتصاديات الدولية، تجلّى للعالم أجمع أن المنتجات المالية الإسلامية القائمة على مبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية لم تتأثر بشكل كبير من جراء الأزمة، ما جعل منها محل اهتمام كبير من قبل حكومات الدول الغربية لاتخاذها كأداة يمكنها تحقيق الاستقرار المالي المنشود. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة التي تم التوصل من خلالها إلى النتائج الموضحة أدناه.

ثانياً: نتائج الدراسة

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الموالية:

- أن الأزمات المالية ظاهرة لازمت النظام المالي الرأسمالي منذ نشأته وحتى هذا اليوم، وقد ازدادت حدة ودورية تلك الأزمات مع التطورات التي عرفها النظام من حيث استخدامه للتكنولوجيات الحديثة وتعدد وتعقد أدواته المالية، وانتشار عمليات التحرير المالي وتزايد الارتباط بين الأسواق المالية الدولية تحت مسمى العولمة ما سهل من انتقال تلك الأزمات من نظام بلد إلى أنظمة بلدان أخرى لتصبح ظاهرة عالمية تستقطب الاهتمام وتستدعي البحث عن حلول جذرية لها.

- استمرار الأزمات المالية في ظل ترابط الاقتصاديات الدولية أصبح يهدد استقرار النظام المالي وقدرته على أداء مهامه ووظيفته الرئيسية وهي الوساطة المالية سواء كانت مباشرة من خلال الأسواق المالية أو غير مباشرة من خلال المصارف، ولا يقتصر هذا التهديد للمصالح المالية والاقتصادية على نظام البلد الذي أصابته الأزمة بل يهدد أيضاً استقرار النظام المالي العالمي.

- للنظام المالي الرأسمالي جذور تاريخية تمتد لعدة عقود من الزمن وقد تمكن خلالها هذا النظام من مواجهة العديد من الأزمات وإيجاد الحلول الكفيلة لها، كما أثبت قدرته على التكيف والتأقلم مع التغيرات التي أحدثتها تلك الأزمات، إلا أنه لم يتمكن من الحد منها رغم وجود مؤشرات للتنبؤ بها وأصبح الفارق الزمني بين أزمة وأخرى يقلص مع مرور الوقت وصار من السهل التنبؤ بالسنوات التي ستشهد أزمات مالية ولكن المجهول هو في أي اقتصاد سوف تنفجر وكيف ستحدث؟

- عجز النظام المالي الرأسمالي عن الحد من الأزمات المالية العالمية سببه أن الخلل موجود في آلية عمل النظام في حد ذاته والأسس التي يستند عليها حيث أنه يقوم على أسس هشّة غير متزنة مما يجعل منه نظام غير مستقر بطبيعته. وهو ما يستدعي ضرورة البحث عن نظام بديل يقوم على أسس قوية وتحكمه ضوابط متينة تعكسها المعاملات المالية من خلال منتجات تحقق مصالح جميع أطراف المعاملة المالية وتتمتع بمرونة تسمح لها بالتكيف مع مختلف التطورات والظروف الاقتصادية دون أن تخل بالاستقرار المالي المحلي أولاً والعالمي ثانياً.

- في إطار البحث عن منتجات تحقق الاستقرار وتمتلك المرونة الكافية لمواجهة الأزمات المالية تطرح المنتجات المالية الإسلامية نفسها كحل مناسب كونها تقوم على أسس تمنع من تراكم المديونية وتحقق التوازن المطلوب بين شقي الاقتصاد الحقيقي والمالي باعتبارها منتجات مالية تستند في جوهرها على أصول حقيقية.

- تعد المنتجات المالية الإسلامية مخرجات للهندسة المالية الإسلامية القائمة على عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، إلا أن تلك المنتجات اعتمدت في بداية ظهورها على محاكاة وإعادة هيكلة المنتجات التقليدية كأرضية تستند عليها كونها صناعة جديدة النشأة، لكن ذلك لا ينفي وجود إستراتيجية أخرى لخلق تلك المنتجات إلى جانب المحاكاة وهي إستراتيجية

الابتكار انطلاقاً من احتياجات العملاء وهي الإستراتيجية المطلوب اعتمادها وتفعيلها أكثر حتى تحقق المنتجات المالية الإسلامية المصدقية الشرعية المطلوبة إلى جانب الكفاءة الاقتصادية.

- تعتبر الضوابط الشرعية للمنتجات الإسلامية هي أساس قدرتها على تحقيق الأمن والاستقرار إذ يسمح مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بتقييم مزدوج للمخاطر مما يقلل من إمكانية حدوثها، أما تحريم التعامل بالمشتقات فيحد من انتقال المخاطر من طرف إلى آخر بما يحقق مصالح الطرفين ويحفظ العدالة الاجتماعية للنظام المالي. كذلك هو الأمر بالنسبة للمضاربات التي تؤدي إلى انهيار أسعار العملات والتي تعد صورة من صور القمار المحرم شرعاً. أما إنذار المعسر وتحريم الغرر وأكل أموال الناس بالباطل فلا تقل أهميتهم في تجنب وقوع الأزمات المالية.

- التزام المنتجات المالية الإسلامية بالضوابط الشرعية للمعاملات المالية يؤهلها لضمان استمرار الاستقرار في النظام المالي حيث أنها لا تقوم فقط على علاج الأزمات المالية عند حدوثها وإنما تقي من وقوعها أصلاً.

- تعتبر الأزمة المالية العالمية 2008م محطة جد هامة في مسيرة الصناعة المصرفية الإسلامية، فبعد أن أثبتت مؤسسات ومنتجات هذه الصناعة قدرتها على مواجهة تداعيات الأزمة أصبحت تحضاً باهتمام كبير على المستوى الدولي، وأصبحت الدول الأوروبية في مقدمتها فرنسا تسعى لتكون مركزاً عالمياً لهذه الصناعة وبهذا تكون المنتجات المالية الإسلامية قد بدأت في تخطي الحواجز لتصل إلى أكبر عدد من الدول.

- تعيش المنتجات المالية الإسلامية اليوم عصرها الذهبي حيث ارتفع حجم إصدارات الصكوك ليصل إلى مستويات لم يصلها من قبل، لكن تبقى هذه المنتجات تعاني من العديد من التحديات في مقدمتها الهيكلة الشرعية للمنتجات التقليدية وغياب الموارد البشرية المؤهلة، بالإضافة إلى غياب مؤسسات البنية التحتية في مقدمتها المصارف المركزية الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية وكذا غياب التشريعات والقوانين التي تنظم التعامل بها وتسهل تداولها.

- المنتجات المالية الإسلامية هي جزء من الكل وهذا الكل هو النظام المالي الإسلامي، ورغم أهميتها في تحقيق الاستقرار في المعاملات المالية إلا أن تأثيرها يبقى محدوداً لتحقيق الاستقرار المالي العالمي في ظل غياب نظام مالي إسلامي يشمل سلطة نقدية وأسواق مالية إسلامية تسمح بتداول وانتشار المنتجات الإسلامية على المستويين المحلي والدولي.

- حققت المصرفية الإسلامية نجاحاً باهراً وقطعت شوطاً كبيراً في إثبات وجودها في ظرف زمني قصير مقارنة بنظيرتها التقليدية هذا من جانب، من جانب آخر أصبحت الصيرفة الإسلامية محل اهتمام كبير من طرف الغرب والآمال معقودة على منتجاتها لإعادة الاستقرار وتجنب الأزمات المالية مستقبلاً، ما يجعل من الجهود المبذولة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية - رغم أهميتها - إلا أنها تبقى دون التطلعات حيث أن نصيبها لا يزال قليلاً من حجم التمويل العالمي مقارنة بنظيرتها التقليدية، ما يقف حجر عثرة أمام قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي العالمي.

- المنتجات المالية الإسلامية هي جزء من نظام متكامل لا يهدف فقط إلى تحقيق الربح وإنما يهدف بصورة أساسية لتقديم رسالة اجتماعية تقوم على مراعاة المصالح الخاصة والعامة، يقر تحقيق الأرباح ويدعم العمل الخيري التكافلي

مما يضفي تنوعاً كبيراً في المنتجات الإسلامية بين منتجات تمويلية وأخرى استثمارية وأخرى قائمة على العمل الخيري التكافلي. فالنظام المالي الإسلامي لم يهمل هذا الجانب بل حث عليه ونظمه من خلال الزكاة والقرض الحسن والتأمين التكافلي، مما يجعله نظاماً مؤهلاً لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع الأمثل للموارد ويدعم كفاءة النظام المالي ويعزز من استقراره.

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها يمكن الحكم على الفرضيات المقدمة في بداية الدراسة، حيث تبين من خلال الفصل الأول عدم صحة الفرضية الأولى فالنظام المالي الرأسمالي نظام غير مستقر حيث أن تحليل أسباب الأزمات المالية أثبت أن حالات الرواج والاستقرار التي يشهدها النظام تعقبها دائماً أزمات مالية تكشف عن تراكم اختلالات خلال فترة الرواج التي سرعان ما تؤدي إلى انفجار الأزمة فالخلل موجود في آلية عمل النظام القائمة على أسعار الفائدة والزيادة في الأجل مقابل الزيادة في أسعار الفائدة ما يؤدي إلى تراكم أحجام هائلة من المديونية. أما الفرضية الثانية فهي غير محققة أيضاً إذ يعتمد تطوير المنتجات المالية الإسلامية على إستراتيجية الابتكار على جانب المحاكاة، بينما ثبت من خلال الفصل الثالث والرابع صحة الفرضيتين الثالثة والرابعة فالالتزام بالمنتجات المالية الإسلامية بالمبادئ والضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية يؤهلها لتحقيق الاستقرار المالي إذ تسمح تلك الضوابط بالحد من نمو المديونية، كما تحقق التوازن الاقتصادي وتحد من المضاربات. ويبقى تأثير المنتجات المالية الإسلامية محدوداً بسبب كونها تغطي بنسبة قليلة من حجم التمويل العالمي مقارنة بنظيرتها التقليدية.

ثالثاً: الاقتراحات

- انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها في نهاية هذه الدراسة فإنه يمكن صياغة بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تدعم دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، وتجنب الأزمات المالية العالمية مستقبلاً أو على الأقل الحد من تداعياتها على مختلف الأنظمة المالية الدولية وتتمثل هذه الاقتراحات في:
- العمل على توفير البيئة المناسبة للمنتجات المالية الإسلامية حتى تؤدي الدور المطلوب من خلال سن القوانين والتشريعات التي تسهل فتح مصارف ومؤسسات مالية إسلامية على المستوى الدولي مما يزيد من انتشار منتجات الصناعة المالية الإسلامية.
 - العمل على إنشاء أسواق مالية إسلامية بشقيها الأولية والثانوية لإصدار وتداول المنتجات المالية الإسلامية على المستويين المحلي والدولي.
 - ضرورة تبني الدول العربية والإسلامية لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية بشكل كبير، حيث أنها تعتبر الأرضية الخصبة التي تمكن تلك المنتجات من النمو السريع وإثبات دورها بشكل بارز كونها ستحضر في ظل الأنظمة العربية والإسلامية بالقبول لوجود الثقافة الإسلامية حول تحريم الفائدة باعتبارها ربا.
 - تفعيل أسلوب المشاركة في الربح والخسارة أكثر في المصارف الإسلامية القائمة حالياً حتى تتمكن من تجنب تداعيات الأزمات المالية الناجمة عن النظام المالي الرأسمالي.

- عدم إهمال الجانب الأكاديمي من خلال اعتماد تخصصات علمية تهتم بالمعاملات المالية الإسلامية خاصة على المستوى الجامعي والدراسات العليا.
- استغلال الفرصة المتاحة حالياً لإظهار الصورة المشرفة للنظام المالي الإسلامي ومنتجاته، من خلال تركيز الجهود على توعية الجمهور من مسلمين وغير مسلمين بحقيقة هذه المنتجات وأهميتها باعتماد الندوات والملتقيات على المستويين المحلي والدولي.
- استغلال التكنولوجيا السمعية البصرية من خلال فتح قناة للحوار حول مبادئ المعاملات المالية الإسلامية والمنتجات الإسلامية، وإبراز الجانب الأخلاقي لها وأنها صالحة لكل المجتمعات والأزمنة.
- تبني المؤسسات المالية الإسلامية الدولية لمشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي، والعمل على تطويره بما يناسب احتياجات الصناعة المالية ومقتضيات العصر ويتمشى مع التكنولوجيات الحديثة. فالمشروع على ما هو عليه اليوم يشكل أرضية خصبة لاعتماد أسلوب الابتكار والتطوير لمنتجات إسلامية أصيلة بدلا من محاكاة المنتجات التقليدية.
- تركيز الجهود على تكوين موارد بشرية مؤهلة من الناحيتين الشرعية والفنية للعمل في المصارف الإسلامية، مما يمكنها من تطوير منتجات مالية تخدم الاحتياجات الفعلية للعملاء دونما خروج عن الضوابط الشرعية للمعاملات المالية، مع مراعاة القيم الأخلاقية لهذه الموارد البشرية حتى تتمكن من تحسين صورة المصرفية الإسلامية في البيئة الغربية بما يفتح لها آفاقاً مستقبلية للنمو السريع داخل تلك المجتمعات.

رابعاً: صعوبات الدراسة

- لم يكن من السهل الخوض في هذا الموضوع حيث واجهة عملية البحث والتحليل في هذه الدراسة بعض الصعوبات والتي تمثلت في:
- صعوبة تحليل وتقييم وقياس الاستقرار المالي كونه مرتبط بنظام مالي يتسم بعمليات معقدة ومتشابكة وهيكل مالي يصعب الفصل بين أجزائه ومكوناته حيث أن هناك علاقات تأثير متبادل بين المصارف والأسواق من جهة وبين الأسواق والمصارف لدولة مع باقي الدول.
- نقص الدراسات المتخصصة حول المنتجات المالية الإسلامية والضوابط الشرعية الحاكمة لها، مع غياب الانتشار الواسع لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية مما يصعب معه الحكم على مدى قدرة تلك المنتجات على تحقيق الاستقرار المالي خاصة وأنها منتجات تفتقر للمحيط الأساسي لها وهو النظام المالي الإسلامي.

خامساً: آفاق الدراسة

- تبين من خلال مجريات البحث أن الموضوع المتناول في هذه الدراسة موضوع جد واسع ويتطلب المزيد من الأبحاث والدراسات التي يمكن أن تتناول بعض الجوانب منها:

- دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي - من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي - .
- فعالية السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل أركان ومبادئ الاقتصاد الإسلامي .
- دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .